ربط آليّة الإستجابة السريعة بتوفير المساعدات النقدية وحماية المرأة

دراسة حالة اليمن

النقاط الرئيسية

الخلفية:

لا يزال اليمن يعيش أسوأ أزمة إنسانية في العالم. فقد أدّى النزاع القائم في مواقع متعدّدة إلى نزوح 3.6 مليون شخص من جميع أنحاء البلاد، وهو ما يمثّل أكثر من 10 بالمئة من نسبة السكان، ورابع أكبر عدد للنازحين داخلياً في العالم. وتشكل النساء والفتيات أكثر من نصف هؤلاء النازحين حيث أن 27 بالمئة منهن دون سن 18.

آليّة الاستجابة السريعة:

تهدف آليّة الاستجابة السريعة (RRM) إلى توفير الحد الأدنى من حزمة المساعدة العاجلة والأكثر أهميّة لإنقاذ حياة الأشخاص النازحين حديثاً الذين يتنقّلون بين مراكز الإيواء الجماعيّة أو في مناطق يصعب الوصول إليها أو المحاصرين عند الجبهات العسكريّة بسبب الأنشطة البشريّة أو الكوارث الطبيعيّة أو نتيجة الاحتياجات العاجلة المفاجئة وذلك ريثما يتم التدخل عبر الاستجابة الجماعيّة الأوليّة وذلك بقيادة صندوق الأمم المتّحدة للسكّان بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي واليونيسيف.

الدروس المستفادة من تجربة اليمن

الاستفادة من آليّة الاستجابة السريعة كنقطة دخول:

إنّ أهمية آليّة الاستجابة السريعة في اليمن لا تكمن فقط في توزيع الطرود الخاصّة بآلية الاستجابة السريعة، وذلك لأنّها تحفّز وتسهّل تتابع أشكال أخرى من المساعدة الجوهريّة للأسر النازحة حديثاً. وبالتالي، فإنّ آليّة الاستجابة السريعة تُعدّ بمثابة نقطة دخول لتقديم المساعدات النقدية المتعددة الأهداف ومعالجة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) خاصةً بين النساء والفتيات النازحات.

الإحالة إلى المساعدات النقدية المتعددة الأهداف:

إنّ مؤشرات الأداء الرئيسية لآليّة الاستجابة السريعة تبني على اختيار التوقيت المناسب للمساعدة والتوقيت المناسب لتوفير الإحالات إلى المساعدات النقديّة المتعدّدة الأهداف وإلى توزيعات الغذاء العامّة. وقد أفادت التقارير عن وجود تحسينات كبيرة في حسن اختيار توقيت المساعدات الخاصّة بآليّة الاستجابة السريعة ضمن المناطق التي أُدخلت فيها إجراءات التسجيل وتم تعميمها خلال الربع الأوّل من عام 2020.

هذا وقد قامت مجموعة آليّة الاستجابة السريعة بتنسيق جمع البيانات على مستوى الأسرة ونماذج التسجيل وذلك من أجل تسريع جودة الإحالات وتحسينها من آليّة الاستجابة السريعة الأوليّة وصولاً إلى المساعدة النقدية، ممّا يسمح بإجراء إحالات فوريّة ضمن المواقع التي أُدخلت فيها إجراءات التسجيل وتم تنظيمها بنجاح.

تعميم الحماية:

يمتلك الشركاء المنفّذون لآليّة الاستجابة السريعة القدرة على تحديد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وإحالتها، ومع ذلك فإنّ الوصول إلى أفضل الإحالات والتعميم يتطلّب -بدرجات متفاوتة- تعزيز القدرات ومسارات الإحالة وتأمين موارد إضافية لتحقيق ذلك.

هذا ويجب أن يعكس تعيين موظفي الخط الأمامي في آليّة الاستجابة السريعة التوازن بين الجنسين فضلاً عن ضمان إجراء إحالات فعّالة للنساء المعرّضات لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى شركاء المجموعة الوطنيّة الفرعيّة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما توجد حاجة إلى موارد إضافية للسماح بإجراء الإحالات الفعّالة إلى خدمات الحماية العامّة والتخصّصيّة بالتنسيق مع مجموعة الحماية الوطنيّة الفرعيّة.

لمحة عامة عن الوضع

لا يزال اليمن تعيش أسوأ أزمة إنسانيّة في العالم. وقد أسفر التأثير التراكمي للصراع والتدهور الاقتصادي والانهيار المؤسسي الذي دام أكثر من خمس سنوات عن وجود 24 مليون شخص -حوالي 80 بالمئة من السكّان- بحاجة إلى المساعدات الإنسانيّة والحماية. وقد أدّى الصراع إلى انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فضلاً عن تفشّي العديد من الأمراض التي يمكن تفاديها بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي الحاد وتعطّل الخدمات العامّة الأساسيّة. كما أدّى النزاع القائم في مواقع متعددة إلى نزوح 3.6 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، وهو ما يمثّل أكثر من 10 بالمئة من السكان، ورابع أكبر عدد للنازحين داخلياً حول العالم. وقد نزح أكثر من نصف هؤلاء النازحين داخلياً في اليمن منذ تصعيد النزاع في عام 2015، وتشكّل النساء والفتيات أكثر من نصف هؤلاء النازحين حيث أنّ 27 بالمئة منهن دون سن 18.

يقلّل النزوح من القدرة على الصمود ويزيد نقاط الضعف الموجودة ممّا يؤدي إلى زيادة الاحتياجات وآليّات المواجهة السلبيّة التي تؤدّي إلى مخاطر الحماية إلى جانب التعرض الخطير لانعدام الأمن الغذائي وتفشّي الأوبئة. وبسبب محدودية خيارات المأوى، تعاني النساء والفتيات النازحات أكثر من غيرهن من انعدام الخصوصية والمخاطر المهددة للسلامة ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، ممّا يجعلهن أكثر عرضة للعنف والاعتداء. فعلى سبيل المثال، من المرجّح أن تفقد الفتيات النازحات إمكانية الالتحاق بالمدارس نظراً لأنّ الأسر ذات الموارد المحدودة لا تعطي الأولوية لحقهنّ في التعليم.

وتزيد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) من الضغوطات والمعاناة على عاتق المجتمعات الضعيفة في اليمن. كما تفرض الاستجابة لفيروس كورونا المستجد ضغوطات إضافية على نظام الرعاية الصحية في اليمن الذي يعمل بنسبة تقارب 50 بالمئة من قدرته مقارنة بفترة ما قبل نشوب الصراع. ومن المحتمل أن يؤدّي تأثير فيروس كورونا المستجد إلى مزيد من التدهور في النظم العامة وتفاقم النتائج السلبيّة المتعلّقة بانعدام الأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والصحّة العامّة، وخاصةً بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مراكز الإيواء الجماعيّة والمستوطنات الغير الرسمية.[1]

1 ملحق 2020 لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، حزيران من عام 2020

تهدف آلية الاستجابة السريعة (RRM) إلى توفير الحد الأدنى من حزمة المساعدات العاجلة والأكثر أهمية لإنقاذ حياة الأشخاص النازحين حديثاً والذين يتنقّلون بين مراكز الإيواء الجماعيّة أو مناطق يصعب الوصول إليها أو المحاصرين عند الجبهات العسكرية بسبب الأنشطة البشرية أو الكوارث الطبيعية أو بسبب الاحتياجات العاجلة المفاجئة بانتظار تدخل الاستجابة الجماعيّة الأوليّة.

وهذا يستلزم توزيع حصص الاستجابة الفوريّة التي يقدّمها برنامج الغذاء العالمي (WFP)، وطرود النظافة الأساسيّة التي تقدّمها اليونيسيف (UNICEF) وطرود الكرامة للنساء والتي يقدّمها صندوق الأمم المتّحدة للسكّان (UNFPA) وذلك في غضون 72 ساعة من تلقي تنبيه متعلّق بحالة نزوح. يؤدي النزوح المفاجئ إلى مجموعة كبيرة من الاحتياجات الإنسانيّة المهمّة التي تتطلّب مساعدات عاجلة فضلاً عن الحاجة للدعم - بمستويات تتراوح بين المتوسطة إلى طويلة الأمد - على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. وعادةً ما تتمثّل الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للنازحين الجدد في الطعام والأدوات الشخصيّة الأساسيّة للنظافة والكرامة حيث تضطر الأسر إلى الفرار فجأةً من منازلهم دون أن تتاح لهم فرصة اصطحاب ممتلكاتهم.

هذا وقد قام فريق تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن بإنشاء آلية للاستجابة السريعة في حزيران من عام 2018 كاستجابة للنزوح الواسع النطاق الذي نتج عن التصعيد العسكري على طول الساحل الجنوبي الغربي لمحافظة الحُدَيْدَة. ومنذ تشرين الأول من عام 2018، يقود صندوق الأمم المتّحدة للسكّان (UNFPA) آلية الاستجابة السريعة (RRM) التي تضم أيضاً كلاً من اليونيسف (UNICEF) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) .

كوكالتين للإمداد.[2] وتضم آلية الاستجابة السريعة 16 من الشركاء والمنظمات الغير حكومية الدولية منها والوطنية، ممّا يضمن تحقيق تغطية على مستوى كامل اليمن في جميع المحافظات البالغ عددها 22 محافظة و333 منطقة. يستلزم الدور القيادي لصندوق الأمم المتّحدة للسكّان في آلية الاستجابة السريعة التنسيق مع أصحاب المصلحة في المجال الإنساني بما في ذلك السلطات المحليّة وذلك من خلال منصات تنسيق متنوّعة وتخزين طرود الاستجابة السريعة ووضعها مسبقاً في نقاط التوزيع بالإضافة إلى الإدارة والمراقبة لآليّة الاستجابة السريعة فيما يخص التسجيل والتحقق والتوزيع للنازحين حديثاً. كما يتضمّن الدور القيادي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إدارة آلية الاستجابة السريعة فيما يتعلّق بالتسجيل والتحقق ومشاركة المعلومات مع الشركاء المعنيين للحصول على الاستجابة الإنسانيّة اللاحقة والتي تتضمّن المساعدات النقديّة متعددة الأهداف. يقوم صندوق الأمم المتّحدة للسكّان أيضاً بقيادة جهود حشد الموارد الخاصة بعمليات آليّة الاستجابة السريعة.

ومنذ شهر حزيران من عام 2018، تم الوصول إلى أكثر من 3 ملايين شخص من خلال آلية الاستجابة السريعة.
إنّ حزمة آلية الاستجابة السريعة العينيّة التي تغطي الاحتياجات الأساسيّة لمدّة تتراوح بين خمسة إلى سبعة أيام هي عبارة عن مساعدات غير مشروطة قائمة على كل حالة بعينها وتشتمل جميع النازحين حديثاً. ثم يعقبها كلٌّ من المساعدات النقديّة متعددة الأهداف بناءً على التحقق من الاحتياجات بالإضافة إلى التوزيع العام للأغذية الطارئة لمرة واحدة.

2 في تشرين الأول من عام 2018، وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان "UNFPA" واليونيسف "UNICEF" وبرنامج الأغذية العالمي "WFP" مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف تحدد إطار إدارة آلية الاستجابة السريعة "RRM" في اليمن وتحدد الأدوار والمسؤوليات.

النتائج الرئيسيّة لآليّة الاستجابة السريعة من شهر كانون الثاني إلى كانون الأول من عام 2020

عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم

609,434

مؤشر مراقبة خطة الاستجابة الإنسانية "HRP" لعام 2020: عدد النازحين الجدد الذين تمت مساعدتهم عن طريق تقديم طرود الاستجابة السريعة

267	22
منطقة	محافظة

عدد الأسر التي تم الوصول إليها

87,060

عدد الأشخاص الذين تلقّوا مساعدات نقديّة متعددة الأهداف

224,935

نوع الهدف	الهدف	نسبة الوصول
الأفراد	840,000	609,434

نسبة الوصول/الهدف 73%

عدد الأسر التي تلقّت مساعدات نقديّة متعددة الأهداف

34,705

تركيبة مساعدات آليّة الاستجابة السريعة

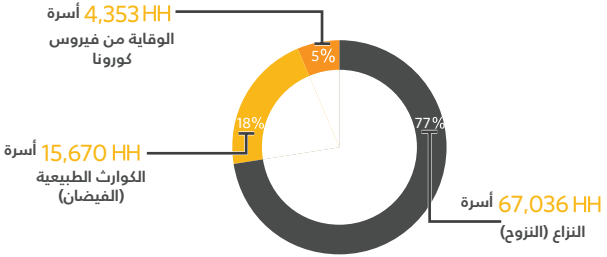

توزيع الأسر التي حصلت على مساعدة من خلال آليّة الاستجابة السريعة

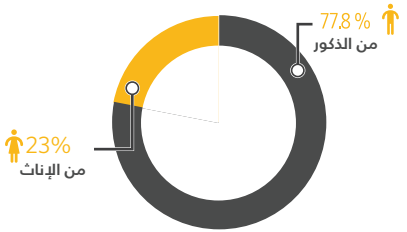

أرباب الأسر حسب الجنس (%)

آلية الاستجابة السريعة كنقطة دخول إلى أشكال المساعدات الأخرى

تتضمّن الآلية مكونات مهمّة أخرى: (1) مراقبة تنبيهات النزوح الجديدة وتحديد مواقعها (2) التواصل مع الأشخاص النازحين حديثاً والتحقق منهم وتسجيلهم (3) الإحالة بهدف تفعيل المرحلة الثانية من آليّة الاستجابة السريعة والاستجابة الأوليّة للمجموعات الأخرى، بما في ذلك المساعدة الغذائيّة الطارئة والمساعدات النقديّة متعددة الأهداف. ومن ثم، تتجاوز أهمية آلية الاستجابة السريعة في اليمن مجرد توزيع طرود آلية الاستجابة السريعة، وذلك لأنه من المتوقع أن تؤدي الاستجابة العاجلة إلى تتابع إجراءات المساعدة المهمّة الأخرى وتسهلها للأسر النازحة حديثاً.

وفي حين أنّ توفير مساعدة آليّة الاستجابة السريعة في الوقت المناسب يحظى بأولويّة برامجيّة، فقد أظهرت حالات الضعف المتزايدة ومخاطر الحماية بين السكان النازحين إمكانية تقديم المساعدات النقديّة متعددة الأهداف والتركيز الشامل والمنهجي على دمج الحماية ضمن المراحل المختلفة لدورة آليّة الاستجابة السريعة. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من 23 بالمئة من العائلات النازحة التي تم استهدافها بآليّة الاستجابة السريعة هي أسر تعولها سيّدات وذلك حسبما أوضحت التقارير والتحليلات المختلفة.

وإلى جانب ذلك، فإنّ النسبة المرتفعة من النازحين الجدد ممّن يعيشون في مستوطنات غير رسمية ومأوى دون المستوى الأمثل تشير إلى استنفاد تدريجي لقدراتهم على التكيّف. ويشير هذا إلى ضرورة تفعيل المساعدات الإنسانيّة الإضافية إلى جانب توفير طرود آليّة الاستجابة السريعة.

الإحالة إلى المساعدات النقديّة متعدّدة الأهداف

في سياق آليّة الاستجابة السريعة في اليمن، يشير تعبير "التسجيل" إلى عملية تحديد الأشخاص النازحين حديثاً والتحقق من حالة نزوحهم (الموطن الأصلي ومدة فترة النزوح) بالإضافة إلى جمع المعلومات الأوليّة على مستوى الأسرة والأفراد بغية تقديم المزيد من المساعدات الإنسانيّة[3].

هذا ومنذ أيار من عام 2020، تولّت منظمة الهجرة الدولية "IOM" واتحاد النقد اليمني (CCY) مسؤوليّة تنسيق الاستجابة بالمساعدات النقديّة متعددة الأهداف من منظمة اليونيسف "UNICEF". ويهدف اتحاد النقد اليمني إلى إنشاء آلية تحويل للأموال توفر استجابة إنسانيّة أوليّة وتدعم تحويل الفئات الأكثر ضعفاً إلى برنامج شبكة الأمان[4].

ونظرًا للدروس المستفادة من برنامج عام 2019 فيما يتعلّق بالتأخير في تفعيل المساعدات النقديّة متعددة الأهداف بعد تسليم الجزء الأول من المساعدة العينية ضمن آليّة الاستجابة السريعة، بدأت مجموعة آليّة الاستجابة السريعة بتنسيق جمع البيانات على مستوى الأسرة وكذلك تنسيق التسجيل لتسريع الإحالات من الاستجابة الأوليّة إلى المساعدة النقديّة فضلاً عن تحسين جودة هذه الإحالات.

سيتيح دمج عناصر تقييم المساعدة النقديّة متعددة الأهداف "MPCA" ضمن نموذج التسجيل في آليّة الاستجابة السريعة إمكانية الإحالة المباشرة إلى المرحلة الثانية من الاستجابة من خلال توفير المزيد من البيانات على مستوى الأسرة لمعرفة نقاط الضعف التي ستعتمد عليها المساعدة النقدية. وقد بدأ الاندماج بين نظامي التسجيل في أيار من عام 2020 للمناطق التي عُمِّمت فيها إجراءات التسجيل (الضالع والحديدة وحجة وإب وتعز).

وبالتعاون مع خدمة إدارة المعلومات (IMMAP)، تم اختبار نظام آلي عبر الإنترنت يستضيفه الخادم الخاص ّ الهجرة الدوليّة وتم تقديمه في أواخر أيلول من عام 2020 وذلك بهدف تفعيل إجراء إحالات فورية ضمن آلية الاستجابة السريعة من صندوق الأمم المتّحدة للسكّان إلى منظمة الهجرة الدوليّة واتحاد النقد اليمني. تعتمد أهلية المساعدة النقديّة متعددة الأهداف على نظام تسجيل النقاط الذي يعطي الأولويّة لمواطن الضعف المرتبطة على سبيل المثال لا الحصر بما يلي: (1) الأسرة التي تعولها امرأة، (2) وجود امرأة حامل أو مرضع (3) الأطفال دون سن الخامسة. كما يغطي احتياجات الحماية للنساء والفتيات، بما في ذلك الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمعرضين لمخاطر العنف وسوء المعاملة.

قام شركاء آليّة الاستجابة السريعة بإحالة 87060 أسرة نازحة حديثاً إلى وحدة النقد التابعة لمنظمة الهجرة الدولية في الفترة الممتدّة من كانون الثاني حتى كانون الأول من عام 2020 وذلك في المواقع التي أنشئت فيها إجراءات التسجيل وتم تنظيمها بنجاح. وقد استفادت حوالي 35000 أسرة لغاية كانون الأول من عام 2020 من مستحقّات المساعدات النقديّة متعددة الأهداف التي تمنح لمرّة واحدة بقيمة 65000 ريال يمني (حوالي 260 دولار أمريكي) حتى ديسمبر 2020.[5]

3 تم اختيار المناطق بناءً على ارتفاع معدّلات الأسر النازحة حديثاً ضمن تلك المناطق حسبما ورد في مصفوفة تتبع النزوح وآلية الاستجابة السريعة خلال الربع الأخير من عام 2020. إذ توجد 110 منطقة في الحديدة وحجة وتعز وإب والضالع. ونظراً للتغير في اتجاهات النزوح في عام 2020، سيتم إدراج مأرب والبيضاء وأبين في عملية توسيع نطاق إجراءات التسجيل خلال النصف الثاني من عام 2020

4 تمت المصادقة على تجربة التسجيل في آليّة الاستجابة السريعة من قبل الفريق القُطري الإنساني والإدارة التكامليّة للحالات المجتمعيّة "ICCM" في حزيران من عام 2018 وتم تجربتها في 20 منطقة في مدينتي حجة والضالع مع 3 شركاء منفذين مختلفين. وفي كانون الأول من عام 2019، قام كل من الفريق القُطري الإنساني والإدارة التكاملية للحالات المجتمعيّة بتسهيل الموافقة على دورة التخطيط الإنساني "HPF" لمجموعة الاستجابة السريعة بهدف دعم توسيع نطاق تجربة التسجيل وبدء تنفيذها في 130 منطقة (من إجمالي 333). مذكرة مفهوم التسجيل في آليّة الاستجابة السريعة التابعة لصندوق الأمم المتّحدة للسكّان إلى الفريق القطري المجتمعي، حزيران من عام 2019.

5 في عام 2019، تم استكمال الاستجابة الأوليّة لآليّة الاستجابة السريعة وذلك من خلال الاستجابة الثانية بالمساعدات النقديّة متعددة الأهداف (MPCA) والتي تم تقديمها من قبل اتحاد آليّة الاستجابة السريعة بقيادة منظمة العمل على مناهضة الجوع ACF وبتمويل من اليونيسف. وخلال عام 2019، تمكن الاتحاد من الوصول إلى 273،137 فرد من أكثر من 39000 أسرة نازحة معرّضة للخطر وذلك عن طريق تقديم المساعدة النقديّة متعددة الأهداف في المناطق المتضررة من النزاع في تسع محافظات في جميع أنحاء اليمن. كما توفر المساعدة النقديّة متعددة الأهداف للعائلات النازحة القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسيّة الفوريّة فضلاً عن توفير المرونة والكرامة فيما يخص اختيار كيفية تغطية احتياجاتهم.

ومن المتوقع أن يتلقى 40 بالمئة من النازحين والمحتاجين للمساعدة دفعات متعدّدة تصل إلى ثلاثة أشهر كحد أقصى. علاوةً على ذلك، سيعمل شركاء الاتحاد بصورة وثيقة مع برنامج الغذاء العالمي لضمان إحالة الأسر المستهدفة إلى برامج طويلة الأمد كالتوزيعات العامّة للأغذية.

المحافظات	الأسر النازحة حديثاً المستفيدة من المساعدة النقدية حتى كانون الأول من عام ٢٠٢٠
حجة	10,291
الحُديدة	8,302
أبين	108
عدن	1,494
المحويت	228
مأرب	12,229
تعز	204
الضالع	1,781
لحج	424
إب	125
صَعدة	216
الإجمالي	**35,402**

تعميم الحماية من خلال آليّة الاستجابة السريعة

عمل صندوق الأمم المتّحدة للسكّان على ضمان قدرة شركاء آليّة الاستجابة السريعة على تحديد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وإحالتها بدرجات متفاوتة. وخضع جميع الشركاء المنفّذين تقريباً للتدريب على الإحالات وتعميم الحماية.

تُجرى التدريبات على مستوى تدريب المدربين لمسؤولي تنسيق الحماية لدى الشركاء المنفذيّن لآليّة الاستجابة السريعة وذلك لضمان الإعداد الآمن برامج آليّة الاستجابة السريعة. يتم ذلك بالتنسيق مع مجموعة الحماية تحت قيادة مفوّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين UNHCR. يُجرى التدريب مرتين في السنة (كل ستة أشهر) لإبقاء الشركاء على اطلاع دائم.

وهذا يستلزم تحديد نوع الحالة والتسجيل والتقييم وتصنيف المشكلة وترتيب المخاطر حسب الأولويّة والإحالة إلى مزوّدي الخدمات المناسبين (عادةً ما يكون مكان أو مأوى آمن للنساء اللاتي يتلقين دعماً من صندوق الأمم المتّحدة للسكّان).

يتوفر لدى منظمة (CARE)، على سبيل المثال، فريق 70 بالمئة منه من النساء في الميدان خلال تسليم طرود الاستجابة السريعة، ممّا يسهل تحديد وإحالة الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصةً النساء والفتيات.

خلال عامي 2019 و2020، أجرى صندوق الأمم المتّحدة للسكّان خمس عمليات لمراقبة ما بعد التوزيع (PDMs). كما استخدم صندوق الأمم المتّحدة للسكّان مؤشّر تعميم الحماية التابع لمكتب المفوّضيّة الأوروبية للمساعدات الإنسانيّة والحماية المدنيّة "ECHO" في هذا الصدد. وأجرى معظم شركاء التوزيع عمليّات مراقبة ما بعد التوزيع الإضافية الخاصة بهم. وتعمل عمليّات المراقبة ما بعد التوزيع على قياس مؤشّرات مختلفة بما في ذلك المؤشّرات المتعلّقة بالتوزيع الآمن الذي يحفظ الكرمة ويبعث على الارتياح. وقد أظهرت هذه المؤشّرات تحسناً مستمراً. كما ساعدت عمليّات المراقبة ما بعد التوزيع صندوق الأمم المتّحدة للسكّان على تعديل محتوى طرود الكرامة وفقاً للتعليقات الواردة من المستلمين.

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحدّيات الكبرى التي تواجه الدمج المنهجي لحالات الحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذا يشمل ما يلي:

- إن الوصمة المرتبطة بالإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بين اليمنيين تزيد من صعوبة تحديد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- عدم وجود صفة موحدة بين الشركاء المنفذين لتحديد وإحالة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال تقديم طرود الاستجابة السريعة
- الافتقار إلى وجود خرائط محدّثة للخدمات ومسارات إحالة معتمدة في جميع المواقع والتي تتيح إجراء الإحالات السريعة والسهلة
- القيود التي تفرضها السلطات المحليّة على الأرض، بما في ذلك القيود على حركة النازحين التي تصعّب من ضمان إجراء الإحالات بصورة منهجيّة.

من النزوح إلى التعافي

كانت **سلوى** عروس صغيرة، تزوجت في سن 16، من رجل يكبرها بخمسة عشر عاماً. وعندما اشتد القتال في قريتها، فرّت سلوى وزوجها نحو مكان أكثر أماناً، وكانت سلوى حينها حامل في شهرها السادس. تعرضت لنزيف شديد أثناء التنقّل، وعندما وصلوا إلى محافظة عدن، كانت ملابسها ملطّخة بالدماء وكانت سلوى تكاد تفقد وعيها. عندما تتذكر المحنة تقول "إنها أسوأ تجربة في حياتنا". تم توفير الإغاثة الطارئة لهم من خلال آليّة الاستجابة السريعة، وتمت إحالتهم على الفور إلى عيادة الصحّة الإنجابيّة المتنقّلة التي يدعمها صندوق الأمم المتّحدة للسكّان، حيث قام طبيب أمراض النساء بتقييم حالتها ووجّهها بسرعة إلى مستشفى الشعب في عدن.

قيل لها في المستشفى أنها فقدت الجنين. ومما زاد حزنها، أنّهم أخبروها بأنّها تعاني من مرض يتطلب العلاج، وإلّا فلن تتمكن من الإنجاب مرة أخرى. قالت سلوى: "نزل هذا الخبر عليّ كالصاعقة. كنت أخشى أن يتخلّى زوجي عني.. فلقد تزوّجني لأنّه أراد أن أنجب له أطفالًا. وعانيت من اكتئاب حاد."

أحال المستشفى سلوى لتلقي الدعم النفسي والاجتماعي في إحدى المساحات الآمنة للنساء والفتيات التابعة لصندوق الأمم المتّحدة للسكّان في المنطقة. لم يكن لدى زوج سلوى أي عمل بعد نزوحه، لذا كانت سلوى حريصة على تعلّم مهارة جديدة والتحقت بدورة تدريبيّة عن ريادة الأعمال. وفي غضون ستة أشهر بعد فرارها من منزلها، تمكنت سلوى من بدء مشروع صغير لبيع الملابس مع زوجها. وحملت مرة أخرى. وقد وجهت هذه الكلمات لصندوق الأمم المتّحدة للسكّان: "لقد مررنا بأسوأ وقت في حياتنا ولكن لدينا حياة جديدة الآن ونحن متشوّقون لاستقبال طفلنا".

تغيير حياة الناس من خلال المساعدة السريعة

نزحت **صفاء**، وهي امرأة تبلغ من العمر 28 عاماً، مع أطفالها الثلاثة وزوجها المريض من منطقة مجز في محافظة صَعدة عندما اندلع القتال في المنطقة. وبعد نزوحهم إلى مدينة صعدة، وجدت صفاء وعائلتها أنفسهم من دون مأوى أو طعام أو أيّ من المستلزمات الأساسيّة.

قامت اللجنة المجتمعيّة التابعة لآليّة الاستجابة السريعة بتحديد الأسرة ووجهّت فريق توزيع طرود الاستجابة السريعة لتسجيل الأسرة وتزويدهم بالإغاثة الطارئة.

قالت صفاء: "عندما اشتدّ القتال في منطقتنا، غادرنا منزلنا وليس لدينا أي شيء سوى الأمل في حياة أفضل. لقد منحتنا هذه المساعدة شعوراً كبيراً بالراحة."

وبعد تقييم حالة الأسرة ومعرفة أن مرض زوجها يعني عدم قدرته على العمل، قام الفريق على الفور بإحالة صفاء للحصول على مساعدة نقديّة وإلى إحدى المساحات الآمنة للنساء والفتيات المدعومة من قبل صندوق الأمم المتّحدة للسكّان.

وفي تلك المساحة الآمنة، تدربت صفاء على صناعة البخور والعطور. وفي نهاية تدريبها، تلقت صفاء معدّات ومواد أوليّة بقيمة 500 دولار أمريكي لبدء عمل تجاري لصناعة البخور والعطور في منزلها. يوفّر عمل صفاء الآن مصدر دخل ثابت للعائلة بحيث يغطّي احتياجاتها الأساسيّة.

تقول صفاء بسعادة: "لقد تغيّرت حياتنا بفضل المساعدات التي توفرها آليّة الاستجابة السريعة. لقد انتقلنا من حياة صعبة للغاية إلى حياة يمكننا فيها كسب العيش من خلال مشروعنا الصغير".

دروس مستفادة لتحسين تعميم الحماية والإحالات

إن إجراء التعميم والإحالات بالصورة الأفضل يتطلّب تعزيز القدرات ومسارات الإحالة وتأمين استجابات إضافيّة في سبيل ذلك. ويجب أن يعكس تعيين موظفي الخط الأمامي في آليّة الاستجابة السريعة التوازن بين الجنسين ليس فقط من خلال الموارد البشرية المخصّصة والمدرّبة من قبل الشركاء المنفّذين لآليّة الاستجابة السريعة، بل أيضاً من خلال ضمان إجراء الإحالات المناسبة النساء المعرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى شركاء المجموعة الفرعية الوطنية للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

كما يجب توزيع موارد إضافيّة لتوفير الإحالة الفعّالة لخدمات الحماية العامة والمتخصّصة بالتنسيق مع مجموعة الحماية الفرعية الوطنية لضمان توفير خرائط خدمات محّدثة بالإضافة إلى مسارات إحالة موثوقة. وبينما يتم إجراء التدريب والتحديث كل ثلاثة أشهر، فإن التنسيق المنهجي على المستوى الوطني الثانوي بين كلٍّ من مجموعة الحماية ومجموعة التنسيق الميداني لآليّة الاستجابة السريعة ومكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة هو أمرٌ ضروري من أجل الوصول إلى ترتيبات عاجلة للإحالة بمجرد بدء آليّة الاستجابة السريعة بالعمل مع العائلات المتنقلة النازحة حديثاً (أثناء الالتحاق والتسجيل أو أيّ من تلك المراحل).

يوجد مجال آخر مثير للقلق يتعلق بالإقصاء المحتمل للسكّان المهمّشين، الذين يتم تهجيرهم[6] مرّاتٍ عديدة ولا يتلقّون خدمات كافية بصورة ممنهجة بسبب وصمهم الاجتماعي. تطلبت المجتمعات المهمشّة اجتماعياً والأشخاص ذوو الإعاقة إجراءات تواصل ومساعدة مصمّمة خصّيصاً لهم ما دفع صندوق الأمم المتّحدة للسكّان للمشاركة عن كثب مع لجنة عمل الإدماج لتصميم مجموعة من التوصيات والتعديلات في إعداد البرامج وتنفيذها للتخفيف من مخاطر استبعادهم من مساعدة آليّة الاستجابة السريعة.

[6] يعاني المهمشين من التمييز الطبقي ولا يندرج ضمن الهياكل القبلية والمجتمعيّة اليمنية الراسخة. وعلى مرّ التاريخ، عاشت هذه الفئة في الغالب في ظروف سيّئة ضمن مناطق الأحياء الفقيرة في ضواحي المدن. والكثير منهم عاطلون عن العمل، وحتّى الذين يعملون منهم يكون عملهم غالباً محصور في الوظائف الوضيعة والمتدنية الأجر.

الخاتمة

لقد أثبتت آليّة الاستجابة السريعة أنها نقطة دخول مهمة إلى جميع الاستجابات الإنسانيّة الأخرى. كما أنّ حسن اختيار وقت الاستجابة وثراء المعلومات التي جُمعت من خلال آليّة الاستجابة السريعة أثبت فاعليتها في تعزيز تحفيز الاستجابات الأخرى وفعّاليتها، ولا سيّما تقديم المساعدة النقديّة متعددة الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليّات المراجعة - التي تجرى لأدوات جمع بيانات آليّة الاستجابة السريعة بغية إدراج معايير أهلية النازحين حديثاً للحصول على المساعدة النقديّة – قد أدّت إلى توفير المعلومات في غضون 72 ساعة أو أقل للتمكّن من تقديم المساعدة النقديّة بكفاءة وفي الوقت المناسب.

هذا وقد أثبتت آليّة الاستجابة السريعة أنها نقطة دخول مفيدة لتعميم الحماية والإحالة إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي حين أنّه توجد تحديّات مرتبطة بوصمة الإبلاغ والافتقار لخرائط الخدمات، تظل آليّة الاستجابة السريعة وسيلة حاسمة لتلبية احتياجات الحماية للنساء والفتيات النازحات - ولا سيّما فيما يتعلّق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي - والتي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز القدرات ومسارات الإحالة وتأمين استجابات إضافيّة.

ربط آليّة الإستجابة السريعة بتوفير المساعدات النقدية وحماية المرأة

دراسة حالة اليمن

ضمـان الحقـوق والخيـارات للجميـع **منذ 1969**